



شعيب المويزري: اتفاق أعضاء اللجنة على ذلك والحكومة أرسلت ردوداً غير إيجابية حول تقرير القروض

«اللجنة المالية»: سحب تقرير شراء القروض حال التزام الحكومة بتحقيق متطلبات تحسين معيشة المواطنين



مجاد المطيري وعبدالله فهاد وموظفو اللجنة المالية أثناء الاجتماع



عبدالله الأنديعي وحامد البذالي وشعيب المويزري وصالح عاشور وعبداله العيسى خلال الاجتماع

بشأن شراء القروض»، وبين أن «أبدنا لاتزال ممدودة للحكومة للتعاون، وإذا قدموا تعهداً حول هذه الأمور فسندعمو بسحب تقرير شراء القروض».

وأوضح المويزري «إذا قدمت الحكومة في الجلسة المقبلة التزاماً بزيادة الرواتب والمعاشات التقاعدية والمساعدات الاجتماعية للكويتيات

بشراء القروض، كاشفاً عن اتفاق أعضاء اللجنة على سحب التقرير في الجلسة المقبلة حال قدمت الحكومة التزاماً ملزماً بتحقيق عدد من المتطلبات.

على جدول أعمال مجلس الأمة. وقال رئيس اللجنة النائب شعيب المويزري إن اللجنة وصلت إليها ردود غير إيجابية حول التقرير الخاص

ناقشت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية خلال اجتماعها أمس الرد الحكومي بشأن تقرير اللجنة عن الاقتراح بقانون بشراء القروض والمدرج

استفسر عن تفاصيل رحلات توظيفهم على مدى الـ 5 سنوات الماضية

سأل عن وجود موظف يوناني يعمل في المكتب

محمد المطير: هل حقق مكتب استثمار لندن أرباحاً منذ 2021؟

3- هل حقق مكتب لندن أرباحاً منذ 2021 حتى تاريخه أعلى من السنوات السابقة؟ يرجى تزويد بجدول توضيحي عن أرباح وخسائر مكتب لندن عن السنوات الخمس السابقة.



محمد المطير

وجه نائب رئيس مجلس الأمة محمد المطير سؤالاً إلى وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار، فيما يخص مكتب الاستثمار الكويتي في لندن، ونص السؤال على ما يلي:

4- هل يوجد موظف يوناني الجنسية في مكتب لندن؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فيرجى تزويدي بشهادته، وتاريخه وراتبه.

6- هل تم إيقاف المتسبين بهذه المخالفة والفضيحة الجسيمة عن العمل؟ يرجى تزويد بما يثبت ذلك.

7- ما طبيعة التحقيقات التي تقوم فيها السلطات الإسبانية ضد الخطوط الجوية الكويتية، وما التهم التي يتم التحقيق فيها، وما الآثار المترتبة على ذلك، وما الغرامات المتوقعة، ما الأثر السلبى المتوقع على المال العام؟

3- ما الإجراءات التي اتخذها الوزير في ضوء الضم الكبير على الكويت اولا وعلى الخطوط الجوية الكويتية؟

4- هل قام الوزير بالتحقيق مع العضو المنتدب لهيئة العامة للاستثمار في ضوء هذه المخالفات الجسيمة والتي تخالف الشرع؟ يرجى تزويد بقرار تشكيل لجنة التحقيق ومحاضر التحقيق وقرارات لجنة التحقيق إن وجدت.

2- يرجى تزويد بتفاصيل رحلات توظيف المضيفات على مدى الخمس سنوات الماضية مع تزويد بتفاصيل جميع من حضر من موظفي الخطوط الجوية الكويتية أو من يمثلها وأماكن المقابلات وأعداد المتقدمات وعدد المقبولات والشركات التي استخدمت للتوظيف، وخصوصاً فيما يتعلق بالحادث المذكورة في السؤال.

وجه النائب د. عادل الدمخي سؤالاً إلى وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار، قال في مقدمته: ورد في صحيفة «التلغراف» البريطانية بتاريخ 2 يناير 2023 أن الخطوط الجوية الكويتية طلبت من المتقدمات لوظيفة «مضيئة» خلع ملابسهن خلال مقابلات التقديم على الوظائف التي جرت في مدينة مدريد الإسبانية، وقد أدى هذا الخبر إلى ضرر كبير بسمعة الكويت وسمعة الخطوط الجوية الكويتية، بالإضافة إلى مخالفة هذا التصرف لمبادئ ديننا الإسلامي الحنيف في



د.عادل الدمخي

سابقة لا يقبلها اي شخص يخاف على سمعة بلده. وطلب تزويده وإفادته بالآتي: 1- من يقوم بتوظيف المضيفات للخطوط الجوية

لا يجوز للحكومة إقرار قوانين وزيادات مالية من دون دراسة

عالية الخالد: امتناعي عن التصويت في «التعليمية» بشأن زيادة مكافأة الدارسين داخل الكويت سببه غياب البيانات الحكومية

سألت «الشؤون»: هل قمتم بافتتاح مراكز إيواء المعنفات.. و«النفط» عن عدد الموظفين ضمن فريق الضبطية القضائية من هيئة البيئة

بالدولة، وتختص وزارة الداخلية بإدارة القوة وتوفير جميع الإمكانيات اللازمة لاداء عملها، كما تعنى برفع تقرير سنوي للمجلس الأعلى عن أعمالها.

بإصدار قرار بتنظيم الوحدة خلال ستة أشهر من تاريخ صدور هذا القانون على أن تزاوّل الوحدة عملاً بحد أقصى خلال عامين من تاريخ صدور هذا القانون. كما نصت المادة 135 على «يعاقب بغرامة لا تقل عن مائتين وخمسين ديناراً ولا تزيد على خمسة آلاف دينار كل من خالف حكم المادة 41 من هذا القانون». وكان القانون في مواده من المادة 128 إلى المادة 157 من القانون العقوبات عن الجرائم المنصوص عليها في القانون. كما نصت المادة 160 على «مع عدم الإخلال بأي قانون آخر يلتزم المسؤول مدنياً عن التلوث بالتعويض عن أضرار، ب- ما يصيب البيئة أو يقلل منافعها، ت- نفايات التلوث، و- إزالة التلوث أو الحد منه وإعادة تأهيل البيئة، ث- مقابل تعطيل المرافق العامة».

ولما كان ذلك، وكانت مواد القانون صريحة وحازمة في المحافظة على البيئة وحمايتها من جميع أشكال التلوث والعبث، وكانت أجهزة الدولة ممثلة بالهيئة العامة للبيئة ووزارة الداخلية على عاتقها حماية البيئة من الإضرار بها، وطلبت تزويدها وإفادتها بالآتي:

- ما عدد الموظفين ضمن فريق الضبطية القضائية من الهيئة العامة للبيئة؟
- ما عدد أفراد رجال الشرطة والضباط في شرطة البيئة؟
- ما عدد الضبطيات القضائية والمخالفات الموجهة في عام 2022 لمرتكبي الجرائم المنصوص عليها في قانون حماية البيئة، وما عدد دعاوى التعويض التي سجلتها الهيئة الناتجة عن المخالفات والضبطيات، وما مجموع قيمة التعويضات الصادرة نتيجة ارتكاب المخالفات؟
- ما عدد الضبطيات القضائية القضائية والمخالفات لمرتكبي مخالفة نص المادة 41 من قانون حماية البيئة؟

وجهت النائبة عالية الخالد سؤالاً إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية ووزير الدولة للشؤون المرأة والطولة مي البغلي، قالت في مقدمته: إن مركز إيواء المعنفات، ما هو الإضرورة ملحة في ظل تزايد وتضاعف ممارسات العنف ضد المرأة، وفي ظل عدم وجود تدخل جاد لحل مثل هذه الظاهرة أو الحد منها.

هل قامت الوزارة وإدارتها المختصة بافتتاح مركز إيواء المعنفات؟ إن كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويد بالآتي:

- 1- في أي تاريخ تم افتتاح المركز؟
- 2- ما السعة الاستيعابية للمركز؟
- 3- ما وسائل الحماية التي يوفرها المركز؟
- 4- إن كانت الإجابة بالنفي فيرجى تزويد بالآتي:

- 1- ما سبب عدم افتتاح المركز حتى تاريخه؟
- 2- ما موعد افتتاح المركز؟
- 3- ما الخطة العمدية لافتتاح المركز بأقرب فترة زمنية ممكنة؟
- 4- ما البديل عن المركز في الوقت الحالي، وهل يفي بالغرض المعد من أجله؟

وجهت النائبة عالية الخالد سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط د.عبد الملاك، قالت في مقدمته: نصت المادة 1 من قانون حماية البيئة رقم 42 لسنة 2014 في تعريفها لحماية البيئة على أنها «مجموعة السياسات والتدابير التي تهدف إلى حماية الموارد الطبيعية والنظم البيئية والإجراءات التي تكفل منع التلوث والتخفيف من حدته أو مكافحته، والمحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية والتنوع الحيوي وإعادة تأهيل المناطق التي تدهورت بسبب الممارسات الضارة، وإقامة المحميات البرية والبحرية وتحديد مناطق عازلة حول مصادر التلوث الثابتة، ومنع التصرفات الضارة أو المدمرة للبيئة وتشجيع أنماط السلوك الإيجابي»، ونصت المادة ذاتها في تعريفها للتفتيش البيئي على أنه «هي العمليات

والتي تهدف إلى تحسين مستوى الحياة. كما نصت المادة 41 على «يحظر مباشرة الرعي أو استغلال الأراضي في الزراعات المروية أو أي نشاط آخر من شأنه أن يضر بكمية أو نوعية الغطاء النباتي البرية، كما يحظر إتلاف المزروعات والنباتات والأشجار وقطف الأزهار في الميادين والشوارع والمرافق العامة أو اقتلاع الأشجار والنباتات البرية في الأراضي العامة». كما نصت المادة 113 على «تنتشأ وحدة عسكرية متخصصة في وزارة الداخلية تسمى «شرطة البيئة» تعنى بمتابعة تطبيق القوانين والاشتراطات البيئية في القطاعات والمجالات التي يحددها المجلس الأعلى، كما تعمل الوحدة على دعم أعمال الضباط القضائيين التابعين للهيئة».

كمت نصت المادة 114 على «تطبق على شرطة البيئة جميع القوانين والقرارات المنظمة لأعمال جهاز الشرطة

الدارسين في جامعة الكويت ومعاهد التطبيق الذي نوقش في اجتماع لجنة التعليم والثقافة والإرشاد أمس الأول أوضحت أنها امتنعت عن التصويت لعدم وجود دراسات حقيقية ومعلومات من قبل وزارة المالية أو جامعة الكويت عن هذا الأمر، منتقدة حضور الحكومة أكثر من اجتماع للموضوع محل النقاش. وأوضحت أن الموافقة على الزيادة مسؤولية ينبغي أن تبني على دراسات ومعلومات باعتبار أن الموضوع يخص المال العام، مشيرة إلى أن موافقتها على زيادة الطلبة المبتعثين بالخارج استند إلى دراسة من وزارة التعليم العالي استمرت عاماً ونصف العام.

وبينت أن تلك الزيادة مستحقة ومدروسة وموزعة بشكل جيد باختلاف الدول التي يدرس أبناؤها فيها، مضيفة «بالنسبة لأبنائنا الدارسين بالداخل ففتحنا أبوابنا للتخصم الحاصل داخل الكويت أو أليات المساعدة عليه وهل الـ 50٪ كافية أم لا».

وقالت «من الممكن أن تكون نسبة الزيادة غير كافية، باعتبار عدم وجود دراسات وبيانات لذلك قررت عدم الموافقة وطلبتهم بتقديم معلومات عن هذه الزيادة».

قالت النائبة عالية الخالد إنه لا يجوز للحكومة أن تقر قوانين وزيادات دون دراسات مالية باعتبارها مؤتمنة على المال العام، موضحة أن امتناعها عن التصويت في لجنة الشؤون التعليمية بشأن زيادة مكافأة الدارسين داخل الكويت كان بسبب غياب الدراسات والبيانات الحكومية.

من جهة أخرى، قالت الخالد في تصريح صحفي في المركز الإعلامي لمجلس الأمة «أبشر إخواني وأخواتي من سكان منطقة شمال غرب الصليبيخات أنه بحسب وزير الشؤون فإن إجراء انتخابات الجمعية التعاونية في منطقتهم ستكون في شهر مايو المقبل». وأشارت الخالد إلى إبلاغها من الوزارة بإرسال كتاب فتح باب الترشح إلى جمعية المنقطة، وبمجرد الانتهاء من أعمال الجرد وإجراءاته في فرع الجمعية سيتم إجراء الانتخابات المتوقعة في شهر مايو المقبل. وأعربت الخالد عن شكرها لأعضاء اللجنة بتسجيل دراسة هذا المنهج، مشيرة إلى أن اجتماع أمس شارك فيه مختصون واستشاريون وأولياء أمور، واستمر لساعات طويلة وانتهى إلى نتائج ستنم مناقشتها مع وزارة التربية لاعتمادها قريباً. وفيما يخص موقفها من زيادة المكافأة المالية للطلبة



عالية الخالد

عالية الخالد